موسكو وواشنطن .. تناقضات جوهرية وتوتر ممتد

(**مجلة الشروق**، دار الخليج، الشارقة، ١ مارس ٢٠١٨)

د. نـورهان الشيـخ

خـلال حملتـه الانتخابيـة أطلـق الـرئيس الأمريكـى دونالـد ترامـب التوقعـات المتفائلـة بشـأن العلاقـات الأمريكيـة الروسـية ومـن ثـم الغربيـة بشـكل عـام، عـزز مـن ذلـك اختياراتـه لعـدد مـن المناصب الهامة، وفى مقدمتها وزير الخارجية، من بين شخصيات أكثر استعداداً لبلورة تفاهمات مع موسكو حول القضايا الخلافية المختلفة. إلا إن مسار العلاقات بين البلدين على مدى العام المنصرم والوثائق المختلفة الصادرة عن البيت الأبيض والبنتاجون تؤكد أن التوتر بين الجانبين ليس من قبيل الخلافات العابرة وإنما تناقضات جوهرية وهيكلية يصعب تجاوزها على الأقل فى المدى المنظور.

إن الولايات المتحدة مازالت متمسكة بدورها القيادى المنفرد فى العالم، وترفض أن تشاركها أى دولـة أخـرى فيـه، وتـرفض تمامـاً القبـول بنظـام متعـدد القـوى وتسـعى جاهـدة لبقـاء الأحاديـة القطبية باعتبارها إنجاز أمريكى يخدم مصالحها، وتعتبر أن محاولات روسيا والصين تغيير ذلك بالانتقال إلى صيغة تعددية للنظام الدولى تهديد مباشر لواشنطن. وقد أشار ترامب صراحة لذلك فى أول خطاب له بشأن حالة الاتحاد أما الكونجرس يوم ٣١ يناير حيث وصف الصين وروسيا بأنهما يمثلان تهديدا للمصالح والقيم الأمريكية بقوله: "إننا نواجه فى جميع أنحاء العالم أنظمة مارقة وجماعات إرهابية ومنافسين مثل الصين وروسيا تتحدى مصالحنا واقتصادنا وقيمنا". ليعيد التأكيد على ما جاء فى استراتيجية الأمن القومي الأمريكي التى أصدرها ترامب فى ١٨ ديسمبر، والتى اعتبرت أن دور روسيا الدولى يمثل تهديداً للولايات المتحدة، مستخدمة مصطلح "الدول التحريفية" للإشارة إلى روسيا والصين اللتان تحاولان تغيير الوضع الراهن، أو "القوى المراجعة" التي ترغب في خلق عالم لا يتوافق بالضرورة مع المصالح والقيم الأمريكية.

ورغم أن قضية التدخل الروسى فى الانتخابات الأمريكية تحظى بتركيز إعلامى وسياسى واسع النطاق، وكذلك الحال بالنسبة للعقوبات الأمريكية والأوروبية على روسيا، إلا إنها لا تعدو أن تكون مجرد قشرة سطحية تخفى حمم بركانية من التناقضات الجوهرية بين الجانبين، يمكن بلورتها فى إطار ثلاثة محاور أساسية. لعل أولها الصراع حول المكانة المستقبلية فى سوق الطاقة العالمى. إن روسيا دون شك عملاق فى مجال الطاقة، فهى أكبر منتج وثانى أكبر

مصدر للنفط فى العالم، وأكبر منتج ومصدر للغاز، وتستأثر وحدها بأكثر من ثلث الاحتياطى العالمى من الغاز. كما تقيم الشركات الروسية العاملة فى مجال الطاقة شراكات واسعة مع العديد من الشركات فى مختلف أنحاء العالم، فى أوربا وآسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وأفريقيا، ويتضمن ذلك شركاء تقليديين لواشنطن. وتسعى الولايات المتحدة ليس فقط إلى عرقلة التمدد والهيمنة الروسية على سوق الطاقة، ولكن إلى انتزاع بعضاً من هذه الأسواق فى ضوء دخولها كمصدر فى سوق الطاقة.

فقد توقع تقرير صادر عن الوكالة الدولية للطاقة ارتفاع إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة، نتيجة زيادة إنتاج النفط الصخري، وإنها ستتجاوز بحلول نهاية العام الجاري أبرز منتجين في العالم وهما روسيا والسعودية. ووفقاً للتقرير فقد زاد إنتاج النفط في الولايات المتحدة خلال الأشهر الثلاثة الماضية بمقدار ٨٤٦ ألف برميل في اليوم، وإذا استمر الإنتاج بالنمو فستتجاوز الولايات المتحدة في القريب العاجل السعودية، وبحلول نهاية العام الجاري ستسبق روسيا لتصبح أكبر منتج للنفط الخام في العالم. وكان إنتاج النفط الخام في روسيا قد بلغ في نوفمبر الماضي ١٠.١ مليون برميل من النفط في اليوم، في حين، وصل إنتاج السعودية إلى ٩.٩ مليون برميل يوميا، بينما، وبلغ إنتاج الولايات المتحدة ١٠.٠٤ مليون برميل يوميا، إلا إن متوسط الإنتاج الأمريكي للعام ٢٠١٧ ككل كان عند مستوى ٩.٣ مليون برميل يوميا. وبحسب تقديرات من إدارة معلومات الطاقة الأمريكية فإن إنتاج الخام الأمريكي قد يصل إلى ١١ مليون برميل يوميا بنهاية العام الحالي. يعزز هذا التوجه أن روسيا والسعودية بموجب اتفاق "أوبك +" القاضي بخفض الإنتاج بنحو ١.٨ مليون برميل يوميا، لا تقومان بزيادة إنتاجهما.

ووفقاً لصحيفة "وول ستريت جورنال"، فى تقرير لها نُشر فى ٢١ أبريل ٢٠١٦، فإن ثورة الغاز الصخري جعلت من الولايات المتحدة مصدرا مهما لتصدير الغاز المسال إلى باقي دول العالم، وخاصة أوروبا التي تعد أهم الزبائن للغاز. وأن واشنطن بدأت بالفعل فى تصدير غازها المسال لأوروبا حيث أنطلقت أولى شحنات الغاز المسال الأمريكي إلى أوروبا على متن ناقلة غاز ووصلت شواطئ البرتغال في نهاية أبريل ٢٠١٦. وفي شهر فبراير ٢٠١٦، قامت الولايات المتحدة بتصدير أول شحنة غاز مسال من شركة "شينير" إلى شركة "بتروبراس" في البرازيل. وكانت شركة "شينير" الأمريكية قد وقعت مع شركات أوروبية وأسيوية عقودا طويلة الأجل لتوريد الغاز المسال.

ويحتدم التنافس الأمريكى الروسى حول السوق الأوروبى الذى يعتبر الأضخم والأقرب لواشنطن خاصة فى ضوء التحالف الاستراتيجى بين واشنطن وبروكسل، كما إنه أكبر وأهم الأسواق الروسية وضرب روسيا به سيوجعها ويهدد استقرارها الاقتصادى ومن ثم الاجتماعى

والسياسى. وقد أشار وزير الخارجية الروسي، سيرجي لافروف، فى كلمته بجامعة بلجراد في صربيا يوم ٢٢ فبراير إلى إن الولايات المتحدة تسعى لإزاحة روسيا من سوق الطاقة الأوروبية عبر دفع أوروبا للاعتماد على الغاز الأمريكي المسال، رغم سعره المرتفع، وتعمل على عرقلة مشاريع نقل الغاز الروسى لأوروبا لتسويق غازها المسال لأوروبا. وأضاف لافروف أن هذا النهج الأمريكي، والذي كان يوما ما يلقى دعما من قبل بروكسل، له انعكاس سلبي، حيث أن بلغاريا رفضت مشروع الغاز الاستراتيجي "السيل الجنوبي" بسبب ضغوطات خارجية.

وأدى وقف مشروع " السيل الجنوبى"، نهاية عام ٢٠١٤، المشترك بين شركة "جازبروم" الروسية وشركات إيطالية وفرنسية وألمانية لنقل واردات الغاز الروسي، وربما الغاز من آسيا الوسطى أيضاً، مباشرة إلى دول جنوب أوروبا عبر قاع البحر الأسود دون المرور بدول الترانزيت، إلى أضرار كبيرة للشركات المعنية وللدول التى كان من المفترض أن يمر بها وفى مقدمتها بلغاريا التى قطعت شوطاً فى أعمال بناء الجزء البري من المشروع عبر أراضيها. وكان من المفترض أن يمر خط "السيل الجنوبى" من روسيا الى بلغاريا في قاع البحر الأسود، ثم يتفرع الى فرعين، أولهما عبر صربيا والمجر والنمسا وسلوفينيا، وثانيهما عبر اليونان الى جنوب ايطاليا. وأعرب لافروف عن أمله بأن يكون الاتحاد الأوروبي قد استخلص درسا مما حدث، مشيرا إلى اتباع بروكسل مسارا أكثر عقلانية فيما يتعلق بمشروعات هامة مثل "السيل التركي" و"السيل الشمالي- ٢". وكانت روسيا قد استعاضت عن مشروع "السيل الجنوبي" بمشروع "السيل التركي"، الهادف لتزويد تركيا وأوروبا بالغاز الروسي، الذي يتميز بسعر منافس إذا ما قورن بالغاز الأمريكي، كما إنه بمقدور الشركات الروسية خفض أسعار الغاز إلى مستوى يجعل شحن الغاز الطبيعي المسال من الولايات المتحدة لأوربا عملية غير مربحة.

وتبدى الولايات المتحدة معارضة معلنة لمشروع "السيل الشمالي -٢" الذى يتضمن مد خطين بسعة إجمالية تصل إلى ٥٥ مليار متر مكعب من الغاز سنويا لنقل الغاز الروسي إلى ألمانيا مباشرة عبر قاع بحر البلطيق دون المرور بدول ترانزيت، وتبلغ حصة شركة "غازبروم" في المشروع ٥٠ %، ويملك كونسورتيوم مكوّن من ٥ شركات طاقة أوروبية الـ ٥٠ % الأخرى في المشروع، ١٠ % لكل منها، وتبلغ تكلفة المشروع نحو ٩.٥ مليارات يورو. ويلقى المشروع دعما من ألمانيا والنمسا وإيطاليا، فيما تعارضه أوكرانيا وحلفاؤها في شرق أوروبا. واعتبرت ألمانيا أن محاولات المفوضية الأوروبية التأثير في مشروع "السيل الشمالي-٢" تتعارض مع القانون الأوروبي والدولي. هذا فى حين تعارضه واشنطن بذريعة أنه يقوض أمن الطاقة في أوروبا، وأعرب وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون، في مؤتمر صحفي عقد في وارسو بعد لقائه رئيس وزراء بولندا ماتيوش مورافيتسكي، يوم ٢٧ يناير، عن تأييد بلاده لموقف بولندا

المعارض للمشروع، وأكد تيلرسون أن الولايات المتحدة ستدعم جهود بولندا لتنويع مصادر إمدادات الطاقة، بما في ذلك إمدادات الغاز المسال من الولايات المتحدة.

ثانيها، التنافس الاستراتيجى بين واشنطن وموسكو، ويتضمن بدوره مدى واسع من القضايا منها تلك الممتدة والمتعلقة بالدرع الأمريكى المضاد للصواريخ، وتوسيع عضوية حلف شمال الأطلسى بضم جمهورية الجبل الأسود، وتعزيز التواجد العسكرى للحلف فى شرق أوروبا على الحدود مع روسيا من خلال إقامة بنية عسكرية تتضمن قوات بحرية وجوية وبرية ووحدات مهمات خاصة والذى تعتبره روسيا تهديداً مباشراً لأمنها القومى. من ناحية أخرى، وفي مؤتمر صحفي يوم ١٩ يناير أعلن خلاله عن الاستراتيجية الدفاعية الجديدة للولايات المتحدة، أعتبر وزير الدفاع الأمريكي، جيمس ماتيس، أن "المنافسة بين الدول العظمى، وليس الإرهاب، هى التى تتصدر الآن الاهتمام فيما يخص الأمن القومى" الأمريكى. وأضاف: "نحن نواجه تهديدات متزايدة من قبل مختلف الدول الضالة مثل الصين وروسيا، التي تسعى لبناء عالم يتوافق مع نماذجها الاستبدادية، وتسعى لفرض الفيتو على القرارات الاقتصادية والدبلوماسية والأمنية لدول أخرى"، فى هجوم مباشر على روسيا، وتأكيد على سعى واشنطن لمواصلة المواجهة معها حيث أشار إلى أن "المنافسة الاستراتيجية الطويلة الأمد مع الصين وروسيا تعتبر الأولويات الرئيسية لوزارة الدفاع الأمريكية، وتتطلب مزيدا من التمويل، نظرا لدرجة المخاطر التي تمثلها اليوم على أمن الولايات المتحدة وازدهارها"، وسعى روسيا إلى "ردع حلف الناتو، وتغيير البنية السياسية والاقتصادية في أوروبا والشرق الأوسط لصالحها"، وأعرب البنتاجون عن القلق إزاء "استخدام روسيا للتكنولوجيات لإفشال العمليات الديمقراطية في جورجيا والقرم وشرق أوكرانيا"، مشيرا إلى أن ذلك يمثل "تحديا واضحا".

يضاف إلى ذلك، التنافس فى سوق السلاح العالمى حيث تنظر واشنطن بقلق إلى تحركات روسيا لزيادة صادراتها من الأسلحة خاصة للأسواق التقليدية للسلاح الأمريكى، وقد أثارت صفقة منظومة "إس ٤٠٠" الروسية للعراق تحفظات أمريكية واضحة. وحذرت واشنطن العراق ودولا أخرى من تبعات عقد صفقات لشراء أسلحة روسية، وذلك وفقا لقانون "مواجهة أعداء أمريكا عبر العقوبات (CAATSA)" الموجهة ضد روسيا وإيران وكوريا الشمالية، الذى وقعه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في ٢ أغسطس ٢٠١٧، وبدأ سريانه في ٢٩ يناير. وفي عام ٢٠١٧، نشرت الإدارة الأمريكية قائمة من الشخصيات والشركات العاملة في القطاعين الدفاعي والاستخباري الروسيين التي يواجه كل طرف يعقد صفقات معها عقوبات أمريكية، مما ألحق خسائر بقطاع الصناعات العسكرية الروسية تقدر بنحو ثلاثة مليارات دولار. فى حين وصف وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف العقوبات الأمريكية الموجهة ضد قطاع

الصناعات العسكرية الروسي بـ"المنافسة غير النزيهة" التي تهدف إلى إبعاد الأسلحة الروسية عن الأسواق بطريقة الابتزاز، وأن واشنطن تسعى في الوقت ذاته لإقناع دول أمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا بالتخلي عن شراء أسلحة ومعدات عسكرية روسية مقابل تعويضها ببدائل أمريكية.

هذا إلى جانب عودة التنافس النووى بين البلدين مرة أخرى بعد حديث لعقود عن نزع السلاح النووى. ففى خطابه بشأن حالة الاتحاد حث ترامب الكونجرس على عدم خفض الميزانية العسكرية للبلاد وتمويل القوات المسلحة، مضيفا، أنه "من الضرورى تحديث الترسانة النووية الأمريكية لتصبح قوتها قادرة على صد أى عمل عدوانى". وأكدت العقيدة النووية الأمريكية الجديدة، التي تحدد مكانة السلاح النووي في استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة، وتم إعلانها مطلع فبراير، أن واشنطن تعتزم زيادة الإنفاق على ترسانتها النووية لأكثر من ضعفين مع تخفيف القيود المفروضة على استخدام السلاح النووى. وجاء فى الوثيقة الصادرة عن وزارة الدفاع الأمريكية أن "الإنفاق على قدرات الردع النووي يشكل حاليا نحو ٣% من الميزانية العسكرية السنوية، التي تبلغ حوالى ٧٠٠ مليار دولار، ويتطلب التمويل الإضافي مبلغا قدره ٣-٤% خلال أكثر من ١٠ سنوات لاستبدال الأنظمة المتقادمة" بأخرى أكثر حداثة وتطوراً، وتحديث "الثالوث النووي" للولايات المتحدة الذي يتضمن الطيران الاستراتيجي والصواريخ الباليسيتية العابرة للقارات والغواصات الحاملة للرؤوس النووية. وتشير الوثيقة إلى أن إدارة ترامب تخطط لزيادة عدد القنابل النووية المنخفضة القوة من أجل تعزيز قدرة الولايات المتحدة على الردع النووي، علما أن القوات المسلحة الأمريكية تملك حاليا أكثر من ألف قطعة من هذا السلاح، وتزويد الصواريخ الباليستية النووية العابرة للقارات من طراز Trident والمثبتة على الغواصات النووية بالرؤوس النووية الجديدة، وهو ما سيتيح تحويل تلك الصواريخ إلى سلاح نووي تكتيكيى. ووصف بعض الخبراء العقيدة النووية الأمريكية الجديدة باستراتيجية "حرب نووية محدودة" تعتمد على توجيه ضربة نووية على نطاق ضيق من دون إلحاق "ضرر مدمر" في الولايات المتحدة، فضلا عن إمكانية استخدام الأسلحة النووية في صراعات غير نووية. واعتبرت العقيدة الأمريكية أن القدرات العسكرية المتنامية لروسيا، فضلا عن إمكانيات الصين وكوريا الشمالية وإيران، تشكل التهديد الخارجي الرئيسي لأمن الولايات المتحدة، وأن تحديث روسيا لإمكاناتها النووية يعكس عزمها للعودة إلى مركز قوة عظمى وسباق التسلح.

أما المحور الثالث للتوتر فى العلاقات الروسية الأمريكية، فينصرف إلى التناقض والاختلاف الواضح بين البلدين بشأن مدى واسع من القضايا الإقليمية تتضمن الأزمة الأوكرانية والسورية، والملف النووى الإيرانى، والموقف من تنامى القدرات النووية والصاروخية لكوريا الشمالية. ففى هذه القضايا وغيرها تتبنى موسكو مواقف متباينة لتلك الأمريكية، وعلى سبيل

المثال، فى الوقت الذى صعد الرئيس الأمريكى من المواجهة مع كوريا الشمالية، وحذرت واشنطن من أنها سوف "تدمر تماما" حكومة كوريا الشمالية إذا اندلعت الحرب، وقامت بفرض أكبر مجموعة عقوبات على كوريا الشمالية بهدف الضغط عليها للتخلي عن برامجها النووية والصاروخية. اتهم وزير الخارجية الروسي، سيرجي لافروف، الولايات المتحدة بالسعي إلى استفزاز كوريا الشمالية على نحو يدفعها إلى تكثيف برنامجها الصاروخي النووى، ورفض دعوة المندوبة الأمريكية في مجلس الأمن الدولي إلى قطع العلاقات مع كوريا الشمالية بعد إجراء اختبارها الأخير على صاروخ باليستي جديد، وترى موسكو إن العقوبات غير مجدية، وتدعو إلى التفاوض بدلا من ذلك.

لكن رغم التصعيد والتوتر الشديد الذى يخيم على العلاقات بين البلدين خاصة خلال السنوات الخمس الأخيرة، فإن القول بعودة الحرب الباردة بين الجانبين أمراً غير دقيق لإنتفاء الاستقطاب الأيديولوجى، الغير قابل للمساومة والتفاهم حوله، الذى كانت تقوم عليه الحرب الباردة، فالعلاقات الروسية الأمريكية تشهد تناقض جوهرى فى المصالح، وتنافس عالمى على المكانة الدولية سيستمر فى المستقبل المنظور وإلى أن يستقر النظام الدولى وموازين القوى به.